

# حسام الحملوي: لهذا أصبحت "الجمهورية الجديدة" في مصر عرضة للانهييار بشكل متزايد

الأحد 30 يونيو 2024 01:27 م

في مقال نشره موقع ميدل إيست آي، يسلط الكاتب الصحفي والناشط المصري حسام الحملوي، الضوء على فشل ما يسمى بـ "الجمهورية الجديدة"، بعد مرور عشر سنوات على تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة أكبر دولة في العالم العربي من حيث عدد السكان من خلال شن موجة من الخوف الجماعي في المجتمع المصري المضطرب، واللعب على الحنين إلى الاستقرار بين الطبقات المتوسطة والعلية، قام السيسي بانقلاب في صيف عام 2013 المشؤوم ضد أول رئيس منتخب ديمقراطياً في البلاد ووعده السيسي المصريين بالأمن والازدهار الاقتصادي - بجمهورية جديدة وفشل ولم تنجح الجمهورية الجديدة إلا في سحق الثورة وجميع أشكال المعارضة، وكان لها تداعيات خطيرة في جميع أنحاء البلاد وفي عام 2023، وصل الدين الخارجي لمصر إلى مستوى قياسي بلغ 165 مليار دولار، ارتفاعاً من حوالي 42 مليار دولار عندما تولى السيسي منصبه في عام 2014.

وخلال ذلك العقد، طلب من مصر دفع أكثر من 132 مليار دولار من خدمة الدين الخارجي وانخفضت قيمة عملتها منذ عام 2016، ارتفع سعر الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري بنحو 462%، في حين ارتفع التضخم في المناطق الحضرية إلى نسبة مذهلة بلغت 35.7%، وفقاً للبيانات الحكومية. لقد تدهورت جودة الحياة لقطاع كبير من المجتمع المصري بشدة توقفت الحكومة عن نشر إحصاءات حول معدل الفقر في ديسمبر 2020، ووصل معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية إلى 72% العام الماضي، مع آثار كارثية على الأسر المصرية، بما في ذلك العديد من غير القادرين على شراء الخضروات الطازجة واللحوم. وأصبح انقطاع التيار الكهربائي حقيقة يومية، ووصفته رويترز بأنه "رمز للضيق بعد عقد من صعود السيسي". انخفض الإنفاق الحكومي على الصحة، الذي وصل بالفعل إلى 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014/2015، إلى 1.4% في 2023/2024. وأصبح النقص في الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية مزماً تمتلئ منصات التواصل الاجتماعي بمشاركة المستخدمين اليائسين الذين يبحثون عن أدوية لا يمكنهم العثور عليها في الصيدليات.

## نزوح جماعي

وبطول عام 2019، قدرت إحدى الدراسات أن ما لا يقل عن 62% من الأطباء المصريين قد استقالوا من وظائفهم الحكومية أو غادروا البلاد بسبب ظروف العمل غير المستقرة. وفي عام 2021، انخفض عدد العلماء المصريين الحاصلين على درجة الدكتوراه من الجامعات المحلية والدولية بنسبة 73% مقارنة بعام 2009، وفقاً للبيانات الرسمية.

وفي 2023/2024، بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم 1.9% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من المعدلات العالمية ومتوسط الإنفاق في البلدان المتوسطة الدخل. يغادر المصريون البلاد بأعداد كبيرة وفي عام 2013، قدرت الإحصاءات الرسمية عدد المصريين في الخارج بما يزيد قليلاً عن ستة ملايين. وتضاعف هذا الرقم تقريباً إلى أكثر من 11 مليوناً في عام 2021. وتقدم آلاف المواطنين المصريين بطلبات للحصول على اللجوء في الدول الأوروبية؛ وبين عامي 2021 و2023، تضاعف عدد الطلبات أربع مرات ليصل إلى أكثر من 26500 طلب. وبتحولات نهاية عام 2022، أصبح أكبر داعمي السيسي، الإمارات والسعودية، غير مرتاحين بشكل متزايد لإصلاح أخطائه الاقتصادية الفادحة وسوء إدارة الموارد.

وجاءت طلبات الإنقاذ من المانحين الدوليين مصحوبة بشروط، بما في ذلك تخفيض قيمة العملة، والتشفيش، وخصخصة الشركات العسكرية المشاركة في الاقتصاد المدني - وهو الأمر الأكثر خطورة بالنسبة للنظام -، وإلغاء الامتيازات التي سمحت لها لفترة طويلة بالتلاعب بالسوق الحرة.

وأعلن السيسي في نوفمبر 2022 أنه سيتم إدراج شركتين عسكريتين، شركة بنزين وشركة إنتاج المياه المعبأة، في البورصة وبعد أشهر قليلة، أعلن رئيس الوزراء مصطفى مدبولي عن طرح 10 شركات عسكرية أخرى في البورصة. وفي صيف 2023، وقع السيسي قانوناً لإنهاء الإعفاءات الضريبية للأنشطة الاقتصادية الحكومية ولكن بحلول عام 2024، لم تتم خصخصة أي شركة عسكرية.

وظلت الإعفاءات الضريبية للمشاريع التجارية العسكرية قائمة، حيث تضمن القانون الجديد استثناءً للأنشطة الاقتصادية المتعلقة بـ "الأمن القومي"، والذي يمكن تفسيره بسهولة على أنه أي شيء متعلق بالجيش.

## خيارات محدودة

وعلى الرغم من الخلل الوظيفي، فإن مفاصلة السيسي في كبح جماح إمبراطورية الأعمال العسكرية أمر مفهوم وفي هذه المرحلة، فإن ضباط جهاز الجيش القومي للدولة هم من يساعدونه، والجمهور الوحيد المخلص الذي يستجيب له وفي مقابل ولائهم، سمح لهم بتفكيك أجهزة الدولة وأجزاء من الاقتصاد وقد يكون تقليص امتيازاتهم المادية بمثابة الانتحار أمام السيسي خيارات محدودة للغاية إذا أراد البقاء في السلطة ومن المرجح أن يستمر في مراوغة الدعوات لإصلاح المجمع العسكري الاقتصادي أو اللجوء إلى مناورات مثل بيع الشركات العسكرية لمستثمرين من القطاع الخاص الذين يشكلون واجهة للجيش. أثبت اندلاع حرب غزة في أكتوبر 2023 أن القاهرة لا تزال ذات أهمية في السياسة الإقليمية، ليس بسبب قوتها الناعمة أو الصارمة، ولكن بسبب قربها الجغرافي من الصراع - والأهم من ذلك، لأنها "أكبر من أن تفشل".

وسارع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والإمارات إلى إنقاذ نظام السيسي بأكثر من 50 مليار دولار بحلول شهر مارس الماضي، معربين عن مخاوفهم بشأن المزيد من عدم الاستقرار الإقليمي ولكن لا يبدو أن هذا الفيضان من الأموال قد غيّر النموذج الاقتصادي للجمهورية الثانية، الذي يعتمد على مشاريع الفيل الأبيض الممولة بالديون والتي تديرها المؤسسة العسكرية وشركاؤها وفي يناير، تم الإعلان عن توسعة العاصمة الإدارية الجديدة، وواصلت الشركات العسكرية أعمالها كالمعتاد وشكلت جبال الديون بدورها تحالفاً قوياً بين الجيش ورأس المال الدولي، واستثمرت الأخير في بقاء النظام

كان حمام الدم الذي أعقب الانقلاب المصري عام 2013 فعلاً في سحق الثورة وتفكيك جميع المنظمات الناشطة التي يمكنها بدء التعبئة في الشارع أو الحفاظ عليها ويمكن ملاحظة التناقض الصارخ بين الغضب بشأن غزة وشبه الغياب لأي تعبير عن هذا الغضب، وهو وضع غير مسبق في التاريخ المصري الحديث

إحياء الخلف

اندلعت التحركات الصناعية العفوية والمعارك المناهضة للتحديث من حين لآخر، هنا وهناك

واندلعت احتجاجات كبيرة مناهضة للنظام في 2020 في عدة مدن، لكنها قوبلت بالقوة الغاشمة والاعتقالات الجماعية وكان غياب الشبكات المنظمة السبب الرئيسي لعدم قدرة هذه الاحتجاجات على التنسيق والتصعيد والتعبير عن بديل سياسي

ويدرك السياسي ذلك جيداً، وقد ضمن المستوى العالي من القمع عدم قدرة المنظمات المفككة على إعادة تجميع صفوفها ولكن إلى متى؟

في ديسمبر 2022، دفع المحامون قيادة نقابتهم إلى تأييد الاحتجاجات القوية التي شارك فيها الآلاف في القاهرة وأماكن أخرى ضد نظام الفواتير الإلكترونية الجديد الذي اقترحه وزارة المالية

ونظموا إضراباً وطنياً تضامناً مع ستة من زملائهم الذين احتجزوا في الشهر التالي وتم إطلاق سراح المعتقلين خلال أيام

وبعد شهرين، في مارس 2023، فاز خالد البلشي، المعارض اليساري، بانتخابات نقابة الصحفيين، بينما فاز المرشحون المستقلون بأربعة مقاعد من أصل ستة مقاعد في مجلس الإدارة، مما أدى إلى ما وصفه أحد المراقبين بأنه "أول هزيمة سياسية يعاني منها النظام منذ 10 سنوات".

كما فشل النظام أيضاً في المحاولات الأخيرة لعزل نقيب المهندسين طارق النبراوي، وهو ليس متطرفاً بأي حال من الأحوال، لكنه يحاول الحد من تدخلات الأجهزة الأمنية في انتخابات النقابة

وقد اقترن الانتعاش البطيء للمعارضة داخل النقابات المهنية بزيادة تدريجية في الإضرابات المتفرقة، والتي نتجت إلى حد كبير عن المطالبات برفع الأجور وسط ارتفاع التضخم

لكن العديد من منظمي العمل المخضرمين تقاعدوا، أو توفوا، أو تم استهدافهم في حملات القمع التي أعقبت الانقلاب إن غيابهم، وغياب النقابات المستقلة وشبكات الناشطين التي تطورت خلال عقد من النضالات قبل الانقلاب، أمر محسوس بقوة تفتقر التحركات الصناعية الحالية، على الأقل حتى الآن، إلى الكوادر ذات الخبرة وشبكات التضامن التي يمكنها ربط النضالات ببعضها البعض

وسواء كانت هناك معارضة منظمة أم لا، فإن الانفجارات الاجتماعية أمر لا مفر منه، لأن السياسات الاقتصادية في مصر فشلت في تحقيق النتائج المرجوة ليس لدى النظام مجتمع مدني لاستيعاب المعارضة أو صدها، ولا يوجد تحالف طبقي واسع يستثمر في بقائه العقد الاجتماعي الوحيد الموجود هو القمع مقابل لا شيء

وربما كانت هذه الصيغة السامة قد مكنت الجمهورية الجديدة من البقاء لمدة عشر سنوات، ولكنها تجعلها عرضة للانهار إذا اندلع المجتمع أو نضبت الأموال الأجنبية

<https://www.middleeasteye.net/opinion/egypts-new-republic-stands-brink-collapse>